دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق:
دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية

أ. إبراهيم سالم ياسمينة[1]
أ. يحي هاجر[2]

ملخص:

تعد ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي نتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية الحاصلة وانتشار عولمة الأسواق وتحرير التجارة، ويمكن اعتباره عملية تدريجية مستمرة وطويلة الأجل تحمل في طياتها آثارا تغييرية وهيكلية عميقة. إن فكرة التكامل قامت على أساس أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يكون بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية، لذا تسعى معظم دول العالم إلى إقامة تجمعات إقليمية، من أجل الاستفادة من القيم المضافة والمزايا النسبية لكل دولة. هذا النوع من التكامل لابد له من توفر مقومات وعوامل تسهم في نجاحه لتحقيق النتائج المأمولة من قيامه، كذلك هناك مشاكل ومعوقات تحول دون تحقيقه للأهداف المسطرة، ولذا جاء هذا البحث في الإطار النظري لبيان مفهوم وأسباب قيام التكامل الاقتصادي الإقليمي على اختلاف أشكاله وإبراز عوامل نجاحه وسبل تفعيله والتحديات التي تواجهه، بهدف فهم أسس ومكامن هذه الظاهرة التي انتشرت بشكل سريع.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التكامل الإقليمي.

Abstract :

The phenomenon of regional economic integration inevitable result of economic developments that taking place and the spread of globalization of markets and trade liberalization, and can be regarded as a gradual continuous process and long-term carries implications for change and deep structural. The idea of integration is built on the basis that the advancement of economies towards progress will not be as fast as wanted and shape without the integration of the economies

[1] أستاذة مساعدة (أ)، جامعة سطيف1 jasmenbrasal@yahoo.fr
[2] أستاذة مساعدة (أ)، جامعة سطيف1 yahia.hadjer@yahoo.com

of the countries concerned, So most of the world seeks to establish regional groupings, in order to take advantage of the added value and comparative advantages of each country. This type of integration must have the availability of components and factors contributing to the success of achieving the desired results of it, there are problems and obstacles to achieve the objectives ruler.

مقدمة:

أدت التّطورات التي مست النظام العالمي في ظل تداعيات العولمة، إلى تزايد الاهتمام والحاجة إلى تعاون وتكامل الدول فيما بينها لبناء كيانات اقتصادية قوية، تستطيع الوقوف في وجه التحديات الطارئة، وتضمن لأعضائها الازدهار والتقدم وتطوير أدائها في الساحة الدولية؛ وهذا ما أسهم في إحياء تكتلات تجارية واقتصادية قديمة، وظهور ترتيبات تكاملية جديدة تستجيب لتطلعات الدول الأعضاء فيها، بعضها في إطار شبه إقليمي وأخرى في إطار إقليمي، كما ظهرت تنظيمات تكاملية عملاقة "عبر إقليمية" أطلق عليها مصطلح المجالات الاقتصادية الكبرى تتجاوز حدود الإقليم لتضم أعضاء من قارات مختلفة.

هذا التطور التدريجي في مفهوم ومعنى التكامل الاقتصادي الذي أفرزته آثار العولمة وتحرير التجارة العالمية يثبت أن هذه الظاهرة القديمة ستظل قائمة بجوهرها ولو اختلفت آلياتها وتعددت أدواتها، ومن هنا كان لزاما علينا فهم مكامن هذه الظاهرة لتحديد إيجابياتها وسلبياتها، في محاولة لفهم أسسها ومبادئها التي جاءت لتكريس وترسيخ معالم العولمة المالية داخل الترتيبات التكاملية، ثم دفع وتيرة انتشارها على الساحة العالمية عن طريق التنظيمات عبر إقليمية؛ والتي تتعدى الأطر والقوانين

التي بـُنيت عليها التكتلات الإقليمية التقليدية.

يلعب التكامل الاقتصادي بأشكاله المتعددة أدوارا كثيرة فيما يتعلق برفع الكفاءة وتحقيق التنمية بأنواعها المختلفة للدول الأعضاء، زيادة على تحقيق الازدهار الاقتصادي وغيرها من النتائج التي تفرزها مزايا مثل هذه التكتلات، وقد تطرقنا لموضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي:

- مدخل للتعريف بالتكامل الاقتصادي الإقليمي؛
- آليات قيام واستمرار التكامل الاقتصادي الإقليمي؛
- تحديات التكامل الاقتصادي الإقليمي،
- دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية.

أولا: مدخل للتعريف بالتكامل الاقتصادي الإقليمي

يـُعدّ التكامل الاقتصادي عمليةتدريجية بمراحل متعددة، تـُفرز مزايا عديدة يمكن للدول الأعضاء الاستفادة منها، وهو ظاهرة لها عناصرها الأساسية تتدرج من مفهوم التعاون الاقتصادي البسيط لتصل إلى أقصى هدف لها وهو الاندماج الاقتصادي.

1- ماهية التكامل الاقتصادي

كلمة تكامل intégration كلمة ذات أصل لاتيني، استعملت لأول مرة في قاموس أوكسفورد عام 1620 بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا. وفي بيان معنى كلمة التكامل هناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما كالآتي[1]:

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 10.

الاتجاه الأول: وهو اتجاه عام يرى بأن التكامل يعني أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منهما؛

الاتجاه الثاني: هو أكثر تحديدا؛ حيث يرى بأن التكامل يعني عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، وتشترك في هذا المعنى العديد من الاصطلاحات المشابهة مثل الاندماج الاقتصادي والتكتل الاقتصادي.

وفيما يلي بيان لأهم الفروق بين هذه المصطلحات[1]:

التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي: الاندماج يعني تشكيل كيان موحد بين طرفين أو أكثر، أما التكامل فيعني أن ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى، ويؤدي هذا الرّبط إلى تقوية كلتيهما. وأيا كان التباين الموجود في الاصطلاح فإن هناك اتفاقا على أن التكامل يعني دمج أجزاء اقتصادية قُطرية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية، والوصول بها إلى كيان اقتصادي موحّد تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون قيود جمركية أو مالية، كما تتوافر فيه حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأفراد.

التكامل الاقتصادي والتكتل الاقتصادي: اصطلاح التكتل groupement ليس له معنى محدد، فقد يقصد به كل تجمع اقتصادي أو سياسي لمجموعة معينة من الدول، وقد يقصد به أيضا التكتلات العسكرية لعدد

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 12-14.

من الدول مثل تكتلات حلف الأطلنطي.

التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي: إذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي تسهيل عمليات التبادل الدولي، والتقليل من التفاوت بين الدول المتعاونة، في الغالب عن طريق اتفاقيات لا تستهدف تحقيق آثار هيكلية على الاقتصاد الوطني؛ فإن التكامل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث يتضمن إزالة العقبات والعمل على زيادة عمق وفاعلية العلاقات الاقتصادية الدولية، كما ويرتبط بتحقيق تغييرات شاملة وآثار هيكلية في اقتصاد الدول الأطراف في العملية، وفيما يلي بعض التعاريف التي وردت بشأنه.

يرى الاقتصادي "ماخلوب" أن التعريف الملائم لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كلّ الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفؤ للعمل[1].

يعرفه الأمريكي أرنست هاس بكونه: العملية التي تضمن تحوّل الولاءات والنشاطات السّياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية[2].

ورغم تعدد المفاهيم لبعض الاقتصاديين الغربيين أمثال تنبرجن، وبيلا بلاسا، ونبدر، وميرادال، إلا أنها تشترك في أن التكامل الاقتصادي

---

[1] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة "دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي" (2000-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012 ، ص 5.

[2] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة المفاهيم والنظريات)**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 1999، ص 167.

هو العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الدول، ويؤدي ذلك إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة[1].

كنتيجة لما سبق يمكننا القول بأن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا وذات المصالح المشتركة، لدمج اقتصاداتها في اقتصاد موحد، بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال.

2- مزايا التكامل الاقتصادي

يمكن أن يحقق التكامل بين الدول مزايا متعددة تتحقق تبعا لجدية الأطراف المتكاملة وانضباطها، وقد حققت الكثير من الترتيبات الإقليمية القوية هذه المزايا التي يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

- **تقسيم العمل بين الدول المتكاملة:** يُقسّم العمل على أساس التّخصص مثل إنتاج سلعة معينة بميزة نسبية، وهذا يؤدي إلى اقتصار الإنتاج على الجهات ذات الكفاءة العالية، ما يزيد من أرباح المنتجين نظرا لإلغاء القيود الجمركية؛ ومن ثم تتحقق مصلحة المنتج بتحقيق أقصى ربح، وتتحقق مصلحة المستهلك بالحصول على السلعة بأقل تكلفة (انخفاض الأسعار) وبجودة عالية في إطار المجموعة المتكاملة؛

- **اتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة:** يسمح التكامل الإقليمي بتحقيق وفورات الإنتاج الكبير (أي ما يتحقق بفضل اتساع

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 31- 36.

نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج وارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية)، كذلك اتساع حجم السوق ينمي روح الإبداع والمبادرة والاهتمام بموضوع البحث العلمي، ويشجع فرص الاختراع مما يؤدي إلى تقوية مركز المنتجات في المنافسة الدولية؛

- **حرية انتقال رأس المال والعمل:** وذلك من البلد الذي تقل فيه الإنتاجية الحدية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الإنتاجية، وبذلك يكون هذا الانتقال في صالح مجموع الدول الداخلة في التكامل لتحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، ما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة؛

- **القدرة على المساومة والتعامل مع الترتيبات التكاملية الأخرى:** يُحقق التكامل للمجموعة مركزا قويا في مضمار المساومة والتعامل مع الاقتصادات الخارجية والتكتلات الأخرى، فيصبح بإمكانها أن تنال منافع أوفر مما لو بقي كل قطر منها منفردا[1]؛ حيث تستطيع الدول المتكاملة استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع إمكانها رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج، وخير مثال على قدرة الدول المتكاملة على المساومة ما كان من الدول العربية البترولية في حرب السادس من أكتوبر عام 1973م؛

- **ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:** يضمن التكامل درجة يقين أكبر بشأن المتاجرة داخل المنطقة مما يؤدي إلى تقليل مخاطر انعدام اليقين لدى المستثمرين والمنتجين بعد أن صاروا متأكدين من وجود سوق واسعة

[1] خالد بن محمد القاسمي، **آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2000، ص 84.

للتصريف، وتسود روح المبادلة والإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية، وتنشيط حركة المتاجرة وتبادل المنافع بين أقاليم منطقة التّكامل[1]؛ الأمر الذي يؤدي إلى وجود المشروعات الاستثمارية الكبرى، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء؛

- **خلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة:** إن عامل اتساع حجم السوق وكذا زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية يؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، ومن ثم تخفيض البطالة في الدول المعنية.

يمكن اختصار الآثار التي تنجر عن التكامل الاقتصادي في تطوير الاقتصاد التجاري، وانخفاض الأسعار نتيجة لانخفاض التكاليف، ما يزيد من وتيرة المنافسة في السوق، وهذا يؤدي بدوره إلى الرفع من الكفاءة الاستخدامية وتحقيق مستويات متزايدة من النمو الاقتصادي[2].

3- أشكال التكامل الاقتصادي

عادة ما تمر التجارب التكاملية بالمراحل الآتية[3]:

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 84.

[2] راجع: محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2001-2005، ص ص 54-60.

[3] راجع: عبد الحافظ الصاوي، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان**، أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية 16-17 أفريل 2005 تحت عنوان التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، تحرير محمد عاشور وأحمد علي سالم، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 481-482؛ محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص 580، 581.

– **منطقة التجارة التفضيلية:** تسمح الدول في هذه المرحلة بوجود معاملة تفضيلية (تعريفة جمركية مخفضة) عند استيراد أو تصدير السلع فيما بينها، وذلك بالشكل الذي يساعد على ازدياد معدل التبادل التجاري. ويعتبر هذا من صور التكامل السلبي الذي لا يفرض خطوات إيجابية تلتزم بها الدول؛

– **منطقة التجارة الحرة:** تتسم هذه المرحلة بإلغاء التعريفات الجمركية، والإجراءات التقييدية للتجارة بين الدول الأعضاء، ويكون لكل عضو حرية تحديد فرض الرسوم والقيود على الدول غير الأعضاء، بشرط عدم تجاوزها الحد الذي كانت عليه قبل قيام منطقة التجارة الحرة. عادة ما تستغرق مرحلتا منطقة التجارة التفضيلية والحرة فترة زمنية لا تتجاوز العشر سنين، بموجب التزامات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛

– **الاتحاد الجمركي:** وهي مرحلة متقدمة عن المرحلتين السابقتين؛ حيث يتم فيها توحيد التعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى التي لا تشملها منطقة الاتحاد الجمركي، وهذا ما يمنع هروب المعاملات الخارجية إلى الدول الأقل تعريفة، ويضمن جوا من العدالة في المعاملة؛

السوق المشتركة: تضيف هذه المرحلة إلى المراحل السابقة الحرية في انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، بما يؤدي إلى تساوي عوائد الإنتاج داخل منطقة السوق ومعالجة النقص أو التفاوت بين الدول، وهذا وفق خطة عمل تدرس العوارض والنقائص حتى لا تحيد

Bilan de l'intégration régionale en Afrique, assemblée parlementaire de la francophonie, 09-11 mai 2013, p5.

العملية وتخرج عن إطارها؛

– **الاقتصاد الموحد:** في هذه المرحلة زيادة على العناصر المذكورة سابقا تحاول الدول تنسيق السياسات الاقتصادية فيا بينها وتقريبها، مما يسهّل من إمكان اتخاذها بشكل مشترك حتى تستفيد كل دولة من التجارب الناجحة للدول المجاورة؛

– **الاتحاد الاقتصادي والنقدي:** وهي المرحلة الأخيرة أو الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي؛ حيث يتم توحيد السياسات المالية والنقدية، وتصبح السياسة الاقتصادية بمكوناتها الثلاثة (التجارية، المالية، النقدية) من صنع إدارة التكامل متجاوزة الحدود القُطرية للدول الأعضاء.

وفيما يلي جدول يوضح مختلف المراحل والأشكال.

الجدول (01): مراحل التكامل الاقتصادي

أدوات التكامل	اتفاقيات تفضيلية	منطقة تجارة حرة	اتحاد جمركي	سوق مشتركة	اقتصاد موحد	اتحاد اقتصادي ونقدي
تخفيض عوائق التبادل	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إزالة عوائق التبادل البيني		✓	✓	✓	✓	✓
توحيد العوائق الخارجية			✓	✓	✓	✓
تحرير حركة عناصر الإنتاج				✓	✓	✓
تنسيق السياسات الاقتصادية					✓	✓
توحيد اقتصادي ومالي ونقدي						✓

المصدر: محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مرجع سابق، ص 581.

ثانيا: آليات قيام واستمرار التكامل الاقتصادي الإقليمي

التكامل الاقتصادي المبني على أهداف قابلة التحقيق، ومستمدة من دراسة موضوعية للأوضاع والظروف السائدة، يِعد بالكثير خاصة إذا بُني على مبادئ يحترمها الجميع وقواعد مرنة تتماشى مع التغيرات على الساحة الدولية، وهذا بهدف الوصول إلى النتائج الايجابية وتحقيق الأهداف المسطرة.

1- اختلاف دوافع وأبعاد التكامل الاقتصادي

إنّ الدول على اختلافها نامية ومتقدمة لها أهداف متعددة من التكامل يمكن إيجازها فيما يلي:

- **الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي:** قد يكون الدافع وراء قيام التكامل الاقتصادي هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول المعنية، كما قد يكون الدافع هو تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، ومن الأمثلة التي تغلب عليها المصالح السياسية الترتيبات التكاملية التالية: اتحاد الزولفرين zolleverein الذي كان تمهيدا لوحدة ألمانيا سياسيا، وهو اتحاد جمركي تم خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية، التجمع الاقتصادي الأوروبي الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية ردا على التحديات السياسية آنذاك[1]، تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" والذي يرتبط برؤية الولايات المتحدة لمصالحها في المنطقة، والأهمية النسبية لكل من كندا والمكسيك[2].

- **الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي:** إلى جانب الدوافع السياسية

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق**، ص 21-23.

[2] أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2001، ص 198.

للتكامل الاقتصادي هناك دوافع اقتصادية يمكن اختصارها فيما يلي[1]:

- ✓ رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها التنافسي؛
- ✓ الاستفادة من اتساع حجم السوق بإنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج؛
- ✓ الرغبة في تنشيط المنافسة مما يُسهم في تحسين الكفاءة وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية[2]؛
- ✓ رغبة الدول المتكاملة خاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية، وتحريك عجلة التصنيع فيها للارتقاء بها من الصناعات الصغيرة إلى الصناعات التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية؛

إن التكامل يتخطّى الأبعاد الاقتصادية والسياسية إلى:

- **البعد القانوني:** المتمثل في الاتفاقية الدولية المبرمة بين الدول الراغبة في التكامل، وتعتمد في كثير من الأحيان على التحرير الطوعي ذي السرعات المتفاوتة، بشكل يتناسب مع الظروف الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء[3]؛
- **البعد الاجتماعي:** الذي يكّمل البعد الاقتصادي، ونظرا لأن البعد الاجتماعي يكون أكثر خضوعا للاختيارات الوطنية والمحلية وينطوي

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق**، ص ص 24، 25.

[2] Etat de l'intégration en Afrique, Troisième Publication Commission de l'Union africaine, Juillet 2011, p 19.

[3] أسامة المجدوب، **مرجع سابق**، ص 197.

على تحويل قدر كبير من الموارد بين فئات المجتمع، فإن حدوده تتطور مع تطور العملية التكاملية ومدى نمو الشعور بالمواطنة الإقليمية[1].

من هنا يظهر جليا أن الترتيبات التكاملية متعددة الأبعاد تظل راسخة، بما أنها تعتمد في بناءها على أسس وقواعد متينة، وتمس في تطبيقاتها جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدول المنطوية تحت لوائها.

2- مبادئ التكامل الاقتصادي

لكي تحقق الترتيبات التكاملية الغرض الرئيسي منها، الذي يتلخص في تحقيق الرخاء الإقليمي، ينبغي أن تقوم على المبادئ التالية[2]:

- ❖ أن تكون ذات توجه خارجي، بمعنى تخفيف القيود الخارجية لكي لا تصبح المعاملة التفضيلية ذات تكلفة مرتفعة لغير الأعضاء؛
- ❖ أن تُسهم في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي عن طريق وضع مصالح الدول الأخرى في اعتبارها؛
- ❖ احترام سيادة الدول، وضمان سلامة أراضيها؛
- ❖ ضمان المساواة والعدالة في توزيع منافع التكامل بين الدول الأعضاء، لتجنب التمييز؛
- ❖ تكثيف التعاون وتقوية التضامن، بتعزيز الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية المشتركة؛

[1] محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص 578.

[2] راجع: أسامة المجدوب، **مرجع سابق**، ص 200-202؛ محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص 575.

❖ العمل على رفع مستوى المشاركة الشعبية في الأنشطة التكاملية، وفتح المجال أمام مساهمات القطاع الخاص ورجال الأعمال والشركات الكبرى لتفعيل العمل؛

❖ اتخاذ ما يلزم لسيادة القانون ومؤسساته داخليا ودوليا، مع إشاعة الديمقراطية وتداول السلطة؛

❖ احترام حقوق الإنسان واعتماد مواثيق في هذا الصدد مستمدة من المواثيق الدولية؛

❖ الاندماج التدريجي لاقتصادات الإقليم في الاقتصاد العالمي لفتح المجال أمام المنافسة العادلة؛

❖ أن لا تتعارض أحكام الاتفاقيات الإقليمية مع أحكام منظمة التجارة العالمية؛

❖ ضمان شفافية قواعد الترتيبات الإقليمية ولوائحها لتصبح أكثر وضوحا، لتفادي صعوبة فهمها؛

❖ دعم الاقتصادات الكبرى للدول الأعضاء ذات الاقتصادات الصغرى أو الأقل منها داخل مجموعة التكامل؛ حيث تتم عمليات تأهيل الدول الراغبة في الانضمام وهذا موجود في النماذج الناجحة للتجارب التكاملية (الاتحاد الأوروبي)، فيتم تقديم الدعم الفني والمالي لهذه الدول حتى تلتحق بالدول الأعضاء في التكامل[1].

3- الأدوار المختلفة للتكامل الاقتصادي

تلعب الترتيبات التكاملية دورا هاما على الصعيد العالمي، وقد

[1] عبد الحافظ الصاوي، **مرجع سابق**، ص ص 481، 482.

أفرزت العديد من النتائج الإيجابية المتحققة جزئيا في كل تكامل، والتي يمكن إيجازها في العناصر التالية[1]:

- ✓ تحقيق الوحدة السياسية، سواء مباشرة أو من خلال منهج وظيفي يبني مؤسسات دولة اتحادية تدريجيا؛ حيث أن معظم المحاولات التي سعت إلى الوحدة المباشرة لم يُقّيض لها النجاح، وأن قلة من التجمعات، في مقدمتها الجماعة الأوروبية، احتفظت بهذا الهدف إلى المستقبل؛
- ✓ إشاعة السلام بين الدول الأعضاء، بمنح حرية انضمام دول الإقليم إلى بعضها البعض؛
- ✓ تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم، في مواجهة ما يترتب من آثار سلبية على الدول المجاورة، ويدعو هذا إلى تعاون إقليمي للقضاء على مسببات الاضطراب، ومن الأمثلة على هذا محاولات رابطة الآسيان إيقاف التغلغل الشيوعي وإخلاء إقليمها من أسلحة الدمار الشامل؛
- ✓ تحقيق الازدهار الاقتصادي، بإتباع مناهج أداء اقتصادي تُجنب دول الإقليم كل ما من شأنه التأثير السلبي على اقتصادات بعضها البعض، واتخاذ إجراءات مشتركة تحقق مستويات يتعذر بلوغ الدول إياها منفردة؛
- ✓ رفع مستوى المعيشة لمواطني الدول الأعضاء، وتحقيق الرفاهية ورفع الدخل الحقيقي نتيجة ارتفاع الدخل النقدي وخفض النفقات؛
- ✓ تحقيق التوظيف واعتماد مواثيق خاصة لتحسين ظروف العمل؛

[1] محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص ص 570-573.

- ✓ تنمية الموارد البشرية بصورة مشتركة، خاصة في الدول النامية وصغيرة الحجم، لتمكينها من النهوض بالأعباء الإدارية والفنية اللازمة لإدارة شؤون اقتصاداتها وتنميتها، والنهوض بأعباء تنظيماتها التكاملية؛
- ✓ تطوير الموارد الطبيعية المشتركة ومصادر الطاقة بين الدول الأعضاء، وفي بعض الأحيان ينصب التعاون على موارد طبيعية متماثلة، بما في ذلك تلك التي تقوم عليها أنشطة سياحية مثل ما هو الحال بالنسبة للدول صغيرة الحجم في الباسيفيكي والكاريبي؛
- ✓ معالجة القضايا الاجتماعية التي تعوق التنمية في بعض الدول، ومن أهم القضايا التي تعنى بها أقاليم نامية كرابطة السارك إزالة الفقر الذي يجعلها من أدنى الأقاليم التكاملية دخلا، من جهة أخرى توضح التجربة الأوروبية أن البعد الاجتماعي بجانبيه الفردي والإقليمي يلعب دورا محوريا منذ بدأ المسعى التكاملي ومع تقدم مساره؛
- ✓ مواجهة المشاكل ذات الطبيعة المشتركة، وفي مقدمتها قضايا البيئة والتلوث، وكذلك ما تتعرض له بعض المناطق كدول الباسيفيكي بسبب النفايات المشعة والتجارب النووية لدول مجاورة، هناك أيضا تجمعات لدول نامية في عمل مشترك لتخفيض مديونياتها؛
- ✓ تعزيز التنمية القُطرية للدول الأعضاء؛ حيث تجمع التنمية بين معظم العناصر سابقة الذكر، وبحكم غلبة البعد الاقتصادي على مفاهيم التنمية وأهدافها؛
- ✓ دعم العلاقات السياسية الخارجية، باكتساب القدرة على التفاوض الدولي وتعزيز مواقفها المشتركة، وتستخدم بعض التجمعات هذه القدرة لاستقطاب موارد أجنبية لتمويل التنمية؛

✓ التعامل مع قضايا العولمة، سواء بدعم التعاون الإقليمي من أجل مواجهة آثارها، أو بتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع آلياتها، خاصة القدرات التكنولوجية، بما في ذلك الاستفادة من التجارة الإلكترونية، والعمل على اجتياز الانقسام الرقمي، وعبور فجوات المعرفة.

هذه الأدوار التي يلعبها التكامل الاقتصادي تؤثر بالإيجاب على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال[1]:

- تعزيز المنافسة وتحسين الإنتاجية: وهذا يجلب مكاسب ديناميكية فيما يتعلّق بالزيادة في معدّل نمو عوامل الإنتاج وفي معدّل التّقدم التكنولوجي؛
- نمو معدّل إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج ومعدّل الرّسملة؛
- الحدّ من التّضخم وتخفيض العجز الحكومي واستقرار سعر الصّرف؛
- تنويع الاستثمارات، ومن ثم الرّفع من معدّل العائد على رأس المال وتقليل المخاطر.

ثالثا: تحديات التكامل الاقتصادي الإقليمي

لا تخلو تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا ما يفرز شروطا معينة لابد من أخذها بعين الاعتبار لضمان نجاح التجربة أو على الأقل

[1] Evaluer les progrès dans la mise en œuvre des TIC en vue du développement de l'Afrique de l'Est, rapport sur l'état de l'intégration régionale en Afrique de l'Est : Progrès et perspectives : brève note du bsr-ae, 13ème Réunion du Comité Intergouvernemental d'Experts (CIE) Mahe, Seychelles, 27-29 avril 2009, p 3-4.

تجنب فشلها، وفي ظل الآثار التي تُفرزها العولمة بات لزاما على مثل هذه التكتلات مسايرة الأوضاع وإيجاد أساليب وطرق جديدة لتجسيدها فيما يسميه البعض الإقليمية الجديدة.

1- معوقات نجاح تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي

هناك العديد من التجارب في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي التي لم تنجح ولم تؤت ثمارها المرجوة لسبب أو لآخر، ولعل أهم هذه التجارب هي تجارب الدول الإفريقية والعربية، وهذا لوجود عدة معوقات ومشاكل تحول دون ذلك، ومن ثم يمكن إجمال أهم معوقات التكامل الاقتصادي فيما يلي[1]:

- **عدم ملاءمة النموذج التكاملي المطبق:** حيث توضع النماذج الناجحة للدول المتقدمة محل التطبيق في الدول النامية، وهذا يتعارض مع البيئة الإفريقية والعربية والظروف السائدة في المنطقة؛

- **الاختلالات الهيكلية:** وهي صفة ملازمة للدول التي يعتمد اقتصادها الوطني على عدد قليل جدا من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي أن يرفع معدلات، وهذا من شأنه أن يقود الاقتصادات نحو التفكك وليس نحو التكامل، إضافة إلى سيادة نمط الإنتاج الأولي وضآلة نصيب الصناعة الأولية[2]؛

- **النزوع إلى القُطرية:** وما انجر عنه من تغليب للمصالح الفردية على

[1] راجع: نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 75-80؛ محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 205-215؛ الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، د.ت، ص ص 26-29.

[2] مهدي ميلود، **التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، 2009، ص 51.

المصالح المشتركة، ومثال ذلك الحساسيات المفرطة بين الدول العربية النفطية الغنية والدول الأخرى الفقيرة؛

– **العوامل الاجتماعية:** على رأسها المناخ السائد المبني على الحرص الشديد والاستئثار بالتحكم وفرض الآراء، زد على ذلك التباين في مستويات المعيشة وتفاوت الدخول وتفشي الأمية وتردي مستويات التعليم؛

– **ضعف الإرادة السياسية:** عملية التكامل هي تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول، ويتجلى ذلك في عدم وضع ما يتم التوصل إليه من التزامات واتفاقات موضع التنفيذ، كذلك تعد العوامل السياسية غير المستقرة من أسباب حل الكثير من الترتيبات التكاملية، في ضل انتشار النزاعات السياسية ونشوب الحروب الأهلية، كالفتن الطائفية في العراق ولبنان، والحروب الداخلية في الصومال والسودان وغيرها[1]؛

– **صعوبة التنسيق الاقتصادي:** ويرجع ذلك إلى تفاوت درجات النمو الاقتصادي، واختلاف الأنظمة والتشريعات التجارية والجمركية، ما يؤدي إلى صعوبة تنفيذ القرارات المشتركة؛

– **التبعية الاقتصادية والمالية إلى الدول المتقدمة:** هذه التبعية جعلت الدول المعنية تراعي المصالح الخاصة أكثر من المصلحة العامة لمجموع الدول؛

– **البنيان التنافسي لاقتصادات الدول:** (العربية والإفريقية) هناك عدد كبير من الصناعات المتماثلة، ذات الإنتاجية المنخفضة ونفقات الإنتاج

[1] **المرجع نفسه**، ص 52.

المرتفعة ذات الحماية، ما يعني أن قيام التكامل يؤدي إلى القضاء على الكثير من هذه الصناعات، ومن الممكن التغلب على هذا من خلال التنسيق الصناعي؛

- **القصور في آليات التكامل والتحايل على إجراءاته:** أدى طموح المنظمات الإقليمية وعدم واقعية الأطر الزمنية التي وضعتها لتحقيق أهدافها إلى توقعات بمنافع لم تتحقق على أرض الواقع، وعانت عدة تجمعات ضُعف التصميم والتنفيذ وقصور آلياته التي حدت من فعاليته؛

- **مشاكل في الأطر المؤسسية للتكامل:** تتمثل أساسا في الإفراط في مؤسسات الترتيبات التكاملية، دون منحها قدرات تُكسبها الفاعلية والديناميكية وتكفل تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تعهدت بها الحكومات.

لقد أصبح واضحا عدم فعالية الإجراءات التي اتخذت في مجال التكامل الاقتصادي (العربي)، سواء كانت هذه الإجراءات إدارية (كالمؤسسات الائتمانية والتمويلية) أو وظيفية (كتحرير التجارة) وذلك ليس بسبب الخلل في الإجراءات فحسب وإنما بسبب القيود الناجمة عن عوامل التخلف والتبعية[1].

2- شروط نجاح الترتيبات الإقليمية

تتوقف شروط نجاح الإقليمية على مجموعة من العناصر الاقتصادية والسياسية التي تفرق بين حالات التكامل المختلفة على النحو التالي[2]:

---

[1] صلاح عباس، **التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات؟**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006، ص 91-92.

[2] أسامة المجدوب، **مرجع سابق**، ص 202-206.

- **الظروف الاقتصادية:** يمكن تحديد الاختلاف الجوهري بين اقتصادات الدول الصناعية والدول النامية في أن هذه الأخيرة تتغير أحوالها الاقتصادية بسرعة وبصورة جذرية، وينطبق هذا الوصف على المستوى القطاعي والتكنولوجي، ومن منظور متغيرات الاقتصاد الكلي كالتجارة ودور الحكومة، وكذلك على الصعيد النقدي من منظور كفاءة المؤسسات المالية ودور البورصة وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

ومن ثم يصبح من الضروري النظر في هيكل التجارة للإقليم لاستطلاع مزايا المنطقة ذاتها وقدراتها على خلق التجارة، والخسائر المحتملة من جراء تحويل التجارة، ومن هذا المنطلق فإن المخاطر بالنسبة للدول التي تتغير هياكلها الصناعية والتجارية بسرعة، أو التي لها حاجة للتغيير في إطار احتياجات سياسات التنمية، تعد أكبر؛ وهنا يمكن تمييز منظورين اثنين:

الأول: منظور الأثر الساكن، الذي يركز على ما إذا كان الأثر الحال للتكامل الإقليمي على الرخاء العالمي سلبيا أم إيجابيا؟

والثاني: منظور الأثر الديناميكي الذي يطرح تساؤلا عما إذا كانت التكتلات القائمة ستتحد في مرحلة ما لاحقة لتشكل منطقة تجارة حرة عالمية، أم تظل متفرقة وتُخضع فرص الرخاء العالمي لاحتمالات المنافسة والسياسة الحمائية ؟

إن معيار خلق أو تحويل التجارة كنتيجة للتكتل يمثل إجابة جزئية على السؤال الأول، فهناك العديد من الترتيبات التكاملية العملاقة التي يتم إنشاؤها آنيا في مناطق مختلفة من العالم، ومن ثم فإن التحليل السليم يضع في اعتباره الاعتماد المتبادل بين التكتلات بما في ذلك التفاعل

الاستراتيجي بينها.

وبغض النظر عن صعوبة إمكانية التنبؤ بنتائج الإقليمية على الاقتصاد العالمي وهل هي سلبية أم إيجابية، هناك حقيقة أن الإقليمية جاءت لتستمر، ومن ثم يصبح السؤال الموضوعي حول كيفية التوصل لآليات يمكنها تحويل المشاكل إلى مكاسب وايجابيات تعزز تحرير التجارة العالمية.

لابد أيضا من مناقشة الفائدة التي تعود على الدول النامية من مثل هذه الترتيبات، وهنا يمكننا القول بأن أبعاد التكامل اختلفت اليوم لسببين اثنين:

- ❖ اختلاف الظروف وتحولها، حيث أدت الإصلاحات الاقتصادية والتجارية في الثمانينات إلى خلق بيئة للتجارة الحرة في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وعدد متزايد من الدول الإفريقية، ومن ثم فإن المكاسب الإضافية المحتملة من مناطق التجارة الحرة –على أساس فرص خلق التجارة– تكاد لا تذكر، مما يعني أن جاذبية الإقليمية لابد وأن تكمن خارج هذا النطاق المحدود؛
- ❖ في المرحلة السابقة للإقليمية في العقود الماضية، حاولت الدول النامية التكامل فقط مع دول نامية أخرى، أما حاليا فإن مناطق التجارة الحرة تشمل دولا نامية ومتقدمة، وهذا يعد بعدا جديدا.

وحتى يستمر التكامل الاقتصادي لابد من توافر مقومات اقتصادية تتمثل أساسا في: توافر الموارد الطبيعية، توافر عناصر الإنتاج، توافر البنية

الأساسية التي تسهل انتقال عناصر الإنتاج بين الدول[1].

– **الظروف السياسية:** تفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل للتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة.

كذلك ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسة، تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة، وأشكال وأنماط هذه السياسة وأطرها اللائحية.

من هذا المنطلق يصبح من الضروري والهام وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة على المستوى الإقليمي لمصالح الجماعة المتكاملة، وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها، يُضاف إلى ذلك أهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسوية النزاعات ومعايير العمل.

إن زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي، يتيح مشاركة كاملة للدول الصغيرة، ولكن هذا يستلزم تمتع هذه الدول بقوة نسبية قادرة أولا على التفاوض على المستوى الإقليمي، وهو ما قد يؤخر جهود التكامل في حالة غياب مثل هذه القدرة لبعض الدول الصغيرة.

[1] مهدي ميلود، **مرجع سابق**، ص 38.

3- الإقليمية الجديدة

ترتب على تعرض الترتيبات الإقليمية إلى عدد من التغيرات نمط جديد يتفوق على النمط التقليدي باعتباره يدفع بوتيرة تحرير التجارة العالمية وعولمة الأسواق على المستوى العالمي.

ويعتبر بعض الكتاب أن التوجه الذي ظهر مؤخرا في جنوب شرق آسيا نحو تكثيف العمل المشترك من أجل دعم النمو في دول متقاربة اقتصاديا ومتجاورة جغرافيا، فيما يسمى مناطق النمو أو مثلثات النمو هو نوع من الإقليمية الجديدة، فبحكم أن الذراع الأساسية لها هي عابرات القوميات التي تنتشر فروعها في مواقع متباينة من حيث مستويات النمو وتَستخدم التدفقات الاقتصادية الدولية كأدوات داخلية بالنسبة إليها؛ حدث تداخل بين العولمة والإقليمية. وحدد هذا التداخل –الذي تعتبر الأبيك نموذجا له– المعالم الأساسية لما يمكن اعتباره إقليمية جديدة في الآتي[1]:

- الداعي إليها قوى لها وضعُها في الإطار العالمي، وتسعى إلى تعظيم المكاسب منه، وليس إيجاد بديل له، وتجلى ذلك في أن الداعي للأبيك كانت استراليا التي لم تقنع بتنظيمها التكاملي مع نيوزيلاندا، ولا تجد سبيلا لتوسيع نطاقه دون إقامة ترتيبات مع دول أقل منها نموا؛
- الصفة الحاكمة للترتيبات الجديدة هي التفاوت في مستويات نمو الدول الأطراف، فقد وقّع عشر دول تنتمي لجنوب المتوسط (من بينها الدول العربية في الشمال الإفريقي، عدا ليبيا التي احتفظت بصفة العضو المراقب) على إعلان مشترك بينها وبين الاتحاد الأوروبي ودوله،

[1] محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص ص 324، 325.

سمي إعلان برشلونة في نوفمبر 1995، وقد استهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة، ودول جنوب المتوسط بما فيها إسرائيل من جانب آخر، وقد أفرز عدة اتفاقات شراكة مثل: اتفاق الشراكة المصرية/الأوروبية، الشراكة التونسية/الأوروبية[1]...؛

- لا تتوقع الصيغة الجديدة الوصول إلى صورة اندماجية، فهي تفضل تعاونا إقليميا وحسب؛
- نظرا لأن انطلاق هذه الظاهرة جاء من نقطة منعزلة عن القارات الرئيسية والأقاليم المستقرة، فإنها اتخذت شكل تجمع عابر للقارات "عبر إقليمي" رغم أنها تدعى الإقليمية الجديدة؛
- رغم الصفة الغالبة وهي التعاون، فإن رؤساء الدول يولونها اهتماما خاصا، من خلال المشاورات التي تجري لبحث شؤون التجمع، دون أن يكونوا مطالبين باتخاذ قرارات ملزمة لأي منهم؛
- ساهم قيام الأبيك أولا في إعطاء المشاركة بين الأجهزة الرسمية والمنشآت الاقتصادية وزنا خاصا، وحقّق ذلك نقطة تلاق، ليس فقط بين الحكومات والقطاع الخاص، بل مع العابرات المسيرة لحركة العولمة، والموجهة لحركة المؤسسات الاقتصادية الدولية خاصة منظمة التجارة العالمية.

نظرا للمعوقات التي ذُكرت سابقا، والتي أدت إلى استغلال الدول

---

[1] فرج عبد الفتاح فرج، **التكامل الإفريقي في شمال إفريقيا ومتطلبات التنمية البشرية في ظل العولمة**، أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية 29 و30 ماي 2005 تحت عنوان التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، تحرير محمد عاشور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص 56.

المتقدمة الفرصة لتحطيم أي جهود للتكامل الاقتصادي وتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة قدمت السوق الشرق أوسطية كبديل، واقترح الاتحاد الأوروبي الشراكة الأورو-متوسطية والشراكة الأورو-إفريقية كبديل آخر[1].

لذا بات لزاما على الدول ذات الاقتصادات الضعيفة أن تندمج تدريجيا بينها في خطوات ثابتة لتحقيق التكامل الاقتصادي، على أن تأخذ بالتجارب الدولية والمقاييس العالمية للأنماط الإنتاجية التي تراعى فيها التنافسية والاندماج والانفتاح أكثر على الأسواق العالمية[2].

رابعا: دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية ارتفاعا جديدا لتبلغ 778 مليار دولار، رغم أن معدل نموها تباطأ إلى 7%، مقارنة بـ 17% خلال السنوات العشر الماضية، ويوضح الشكل الموالي تدفقات الاستثمار حسب المجموعات الاقتصادية.

[1] راجع: الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 33-40.

[2] مقدم عبيرات مقدم، **التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة**، أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية 29 و30 ماي 2005 تحت عنوان التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، مرجع سابق، ص 187.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، العالمية وحسب المجموعات الاقتصادية، ١٩٩٥-٢٠١٣ وتوقعات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦
(مليارات الدولارات)

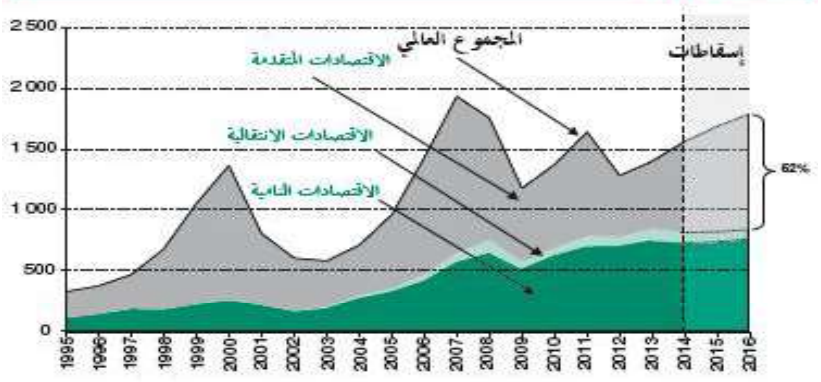

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

مع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة استأنفت انتعاشها بعد انخفاضها عام 2012، فإن حصتها من المجموع تبلغ 39%، بعد أن كانت عام 2007 بنسبة 57%، وبذلك تكون البلدان النامية متصدرة بهامش يتجاوز 200 مليار دولار للعام الثاني على التوالي[1].

نظرا لتفاوت حصص الاستثمار فقد نشأت العديد من التجمعات الإقليمية التي تستهدف دفع وتيرة النمو وتحقيق المزايا المشتركة؛ حيث ازدادت حصة بلدان منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي في التدفقات العالمية الوافدة من 37% قبل الأزمة إلى 54% عام 2013، ومع أن حصة رابطة أمم جنوب رق آسيا (آسيان) والسوق

[1] الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2014 عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2014، ص 2. في الموقع الالكتروني: unctad.org

المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة تشكل نسبة أقل، فقد بلغت في عام 2013 ضعف ما كانت عليه قبل الأزمة، كذلك الأمر بالنسبة لدول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا)[1]. كما يوضحه الشكل.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة إلى مجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية والأقاليمية، متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وعام ٢٠١٣

التجمعات الإقليمية والأقاليمية	متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (بلايين الدولارات)	متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ النسبة مالياً	٢٠١٣ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (بلايين الدولارات)	٢٠١٣ النسبة مالياً	نسبة التغير في الحصة (بالنقاط المئوية)
[illegible]	875	59%	701	54%	-5
[illegible]	560	37%	780	54%	17
[illegible]	363	24%	458	32%	8
[illegible]	838	56%	434	30%	-26
[illegible]	195	13%	343	24%	11
[illegible]	157	11%	304	21%	10
[illegible]	279	19%	288	20%	1
[illegible]	65	4%	125	9%	5
[illegible]	31	2%	85	6%	4

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

وتختلف اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق مبادرات التجمعات الإقليمية الثلاث الكبرى التي يتفاوض بشأنها حاليا، وهي الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي، وشراكة المحيط الهادئ، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. وقد تقلص نصيب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من 56% قبل الأزمة إلى 30% عام 2013، وعلى صعيد شراكة المحيط الهادئ عوض هذا الانخفاض بتوسع الاقتصادات الناشئة. أما الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة،

[1] **المرجع السابق**، ص 6.

التـي يجـري التفـاوض بشـأنها بـين الـدول العشـرة الأعضـاء فـي آسـيان وشركائها الستة في اتفاق التجارة الحرة، فقد بلـغ نصيبها أكثر من 20% من التدفقات، أي ما يقارب مستواه قبل الأزمة[1].

وفيما يلي شكل يوضح مشاركة الدول في الاتفاقات الاقليمية الكبرى وعضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المشاركة في الاتفاقات الإقليمية الكبرى وعضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

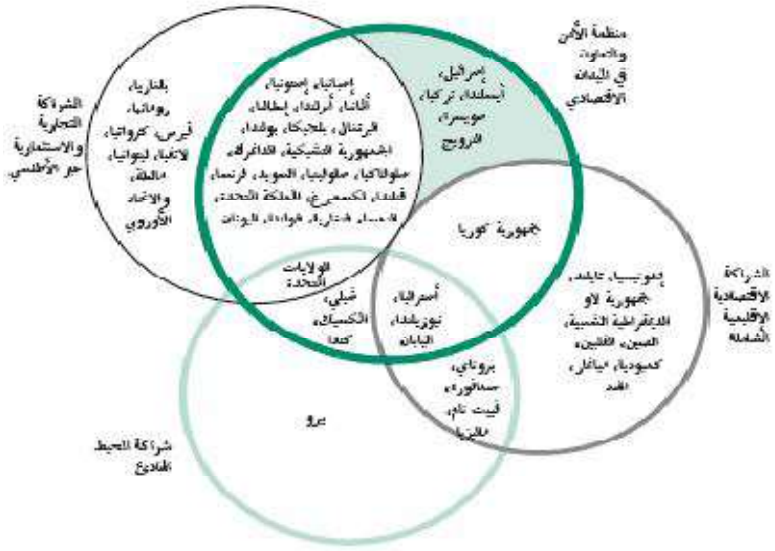

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤.

ما يلاحظ في الواقع أن التجمعات الإقليمية تستهدف المجموعات السائرة فـي طريـق النمـو، وأخـرى تسـتهدف الجمـع بـين القـوى العظمـى ودول منضـوية تحـت لوائهـا، وهـي متشـابكة تهـدف فـي الأسـاس إلـى تحقيـق الاستقرار الاقتصـادي العـالمي وتقاسـم الثـروات، غيـر أن أغلبهـا تعوقهـا

[1] **نفس المرجع**، ص7.

الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ولذا فليس من المهم كبر التجمع أو التكامل بقدر ما يهم وضوح أهدافه وجديته، واستحداثه آليات تمنع الانقسام.

خاتمـــة

يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي من الآثار التي أفرزتها ظاهرة العولمة، وهو عملية تدريجية تسمح بضم اقتصادات دول متقاربة جغرافيا وذات المصالح المشتركة في اقتصاد موحد، عن طريق إلغاء كافة القيود والحواجز على حركة السلع والأفراد ورؤوس الأموال، ومما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- الأدوار التي يلعبها التكامل الاقتصادي قد تبقى حبرا على ورق وعليه تبقى أهدافا مسطرة للتكامل ليس لها أثر في الواقع العملي، ولابد لتفعيل مثل هذه الأهداف من وضع خطة عمل وآليات تدفع قدما بعمل مثل هذه التنظيمات الإقليمية واسعة الانتشار؛
- عملية التكامل الاقتصادي في مراحل نموها الطبيعي تستغرق وقتا كافيا، بما يجعل كل الأطراف شريكا فاعلا في أي مرحلة من مراحل التكامل؛
- المراحل المتعددة للتكامل تحتاج إلى وقت كاف لتخطيها وصولا إلى الهدف النهائي، لذا وجب على الدول الراغبة في الوصول بسلام مراعاة التدرج حتى تكون مستعدة للمرحلة الموالية، إضافة إلى أن التكتل الذي يضع المرحلة الأخيرة هدفا له هو الذي ينجح إذا ما استخدم الآليات المناسبة وخلق الظروف المواتية لاستمرار عمله؛

☜ تلعب الترتيبات التكاملية دورا فاعلا في الاقتصاد العالمي، ولقد تعدت المجال الإقليمي لتخدم أطرافا ذات مصالح مختلفة ومتباينة، بحثا عن تحقيق التوازنات وخلق فرص جديدة للتعاون، ولكي تنجح مثل هذه الترتيبات لابد من قيامها على مبادئ وقواعد مرضية لجميع الأطراف؛

☜ يعتمد نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي في الدول الإفريقية والدول العربية على مراعاة الظروف السائدة في المنطقة، ولوضعها في الإطار السليم لابد من توافر الإرادة السياسية التي تعد الدافع الرئيسي لها.

توصيات

✓ الإكثار من التظاهرات والملتقيات ذات الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي، لترسيخ ثقافة التكامل لدى العامة، وفي أوساط القطاع الخاص والمؤسسات الكبرى المؤثرة في الاقتصاد الوطني؛

✓ عقد دورات تدريبية للتوعية بهذا الخصوص، تضم في المقام الأول المفاوضين والمشاركين في الاجتماعات التنسيقية للدول المتكاملة؛

✓ الاستفادة من التجارب الناجحة لتجسيد مزايا التكامل مع مراعاة الظروف الخاصة والسائدة في المنطقة؛

✓ ضرورة الاهتمام بالترتيبات التكاملية الثنائية وتقويتها، لفتح المجال وتنشيطه أمام الترتيبات الإقليمية في نهاية المطاف (أي تقوية مجموعة من الترتيبات التكاملية الثنائية، التي تضع في خطتها تكامل إقليمي في نهاية الأمر)؛

✓ تركيز الجهود على عدد أساسي وهام من الترتيبات التكاملية في المنطقة، لتعزيز وتقوية الهياكل المؤسسية لها وتعظيم عوائدها.

قائمة المراجـــع

1) أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2001.

2) خالد بن محمد القاسمي، **آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2000.

3) صلاح عباس، **التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات؟**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006.

4) محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة** (دراسة المفاهيم والنظريات)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 1999.

5) محمد عاشور، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.

6) محمد عاشور وأحمد علي سالم، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005.

7) محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

8) نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

9) الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5.

10) مهدي ميلود، **التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول** (عرض لبعض التجارب)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، 2009.

11) عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** "دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي" (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

12) محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2001-2005.

13) الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2014 عرض عام**، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2014. في الموقع الالكتروني: unctad.org

14) Bilan de l'intégration régionale en Afrique, assemblée parlementaire de la francophonie, 09-11 mai 2013.

15) Etat de l'intégration en Afrique, Troisième Publication Commission de l'Union africaine, Juillet 2011.

16) Evaluer les progrès dans la mise en œuvre des TIC en vue du développement de l'Afrique de l'Est, rapport sur l'état de l'intégration régionale en Afrique de l'est : Progrès et perspectives : brève note du bsr-ae, 13ème Réunion du Comité Intergouvernemental d'Experts (CIE) Mahe, Seychelles, 27-29 avril 2009.